مقدمة

يشهد العالم اليوم الكثير من الأحداث والتغيرات المتسارعة والمتلاحقة على الساحة الاقتصادية العالمية والإقليمية والمحلية التى تشكل فى مجملها إيجاد عالم جديد يختلف فى معالمه عما ساد خلال الفترة التاريخية السابقة.

والمتتبع للتطورات الاقتصادية لابد له أن يلاحظ مدى التغير الذى تشهده الساحة الاقتصادية من تحول جوهرى نحو الأخذ بأسباب الأقتصاد الحر وآلياته، والتوجه نحر التجمعات الاقتصادية الدولية والإقليمية، والمؤسسات العملاقة متعددة الجنسيات، والاندماجات بين الوحدات الاقتصادية، والأسواق المالية الكبيرة، والتقدم التكنولوجى، والأقمار الصناعية، وثورة المعلومات، وثورة الحاسبات الإليكترونية..

وقد كان لهذه التطورات الاقتصادية آثارها وانعكاساتها المختلفة على دول منطقتنا العربية كمنطقة لها أهميتها وإستراتيجيتها على الخريطة العالمية خاصة وأن العالم العربى يشهد حاليًا تغيرات هيكلية فى مجال تطبيق برامج التنمية الاقتصادية واتجاهات نحو تحرير القطاعات التجارية، ودعوة الاستثمارات الخاصة المحلية للمشاركة فى خطة التنمية الاقتصادية، وتحول أسواق المال العربية إلى مراكز جذب مغرية لكل من الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية.. وفى ضوء ما يسود دولنا العربية من تحديات: الأسواق المالية وتمويلها لمشروعات التمية الاقتصادية والاجتماعية، وبرامج الخصخصة واستراتيجياتها كدعائم أساسية للخطط الأقتصادية الشاملة، وتطوير المصارف العربية والتوجه نحو المصارف الشاملة بحيث تندمج أعمال الصيرافة التجارية التقليدية مع أعمال الصيرفة

المتخصصة والاستثمارية لتتمكن من تقديم خدمات وأعمال مصرفية تقليدية وغير تقليدية بما يخدم مسيرة التنمية الاقتصادية العربية.. وهكذا يتضح أن هذه التطورات للأسواق المالية، والمصارف الشاملة تعد ذات أهمية وأولوية بالغة فى مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية لتواكب التطورات على الساحة العالمية.. الأمر الذى جذب اهتمام المؤلف وحرصه على متابعة هذه الموضوعات والعناية برصدها وتحليلها لتكون أمام المعنيين والباحثين والدارسين، تعينهم على فهمها وإدراك آثارها والعمل على الاستفادة من إيجابياتها وتجنب سلبياتها.

والله تعالى ولى التوفيق.

المؤلف